

المقدمة*

يُعتبر مفهومًا ثوريًا. ففي الواقع، تتطرق إليه الحكومات والتيارات السياسية والجهات الفاعلة من غير الدول باستمرار لدى التفكير في سبل التقدم نحو نماذج أكثر شمولية وفائدة من الحوكمة والتنمية البشرية في العالم العربي بشكل خاص، ولكن أيضًا في صفوف المسلمين في مجتمعات الأغلبية والأقلية بشكل عام. وبالفعل، تم استخدام كلمة تجديد بطرق متنوعة - وتُستخدم عادةً بطرق سياسية علنية على حساب الصرامة الفكرية والعلمية - التي فشلت لاحقًا في تلبية متطلبات المصادقية الشعبية للمجتمعات المسلمة.

وكان هدف هذا المشروع إذاً هو تحديد الأسئلة التي يجب طرحها بهدف المضي قدمًا في التغيير المستدام داخل المجتمعات المسلمة. وإن موضوع «التجديد الإسلامي» مثير للاهتمام ويجدر النظر فيه - ولعل المكان الأفضل لطرح السؤال هو ضمن موضوع الخطاب الحديث لحقوق الإنسان.

ويكتسي خطاب حقوق الإنسان أهمية خاصة بالنسبة إلى المجتمعات المسلمة في جميع أنحاء العالم - لأنه يتطرق إلى وضع المجتمعات المسلمة حيث تشكل الأغلبية أو حيث تشكل الأقلية أيضًا. ويؤثر ذلك على المسلمين في كل قارة على الأرض ولا يقتصر على مجموعة إثنية أو عرقية واحدة. وبما أن خطاب حقوق الإنسان يرتبط على نحو ثابت بالخطاب الدولي بشكل عام، يحمل تأثيرًا جوهريًا على السياسات التي تتراوح بين الحوكمة العامة والخدمات الصحية وغيرها.

وقد يبدو التركيز على الاستجابات القائمة على الإيمان لهذه المخاوف الإنسانية الأساسية غير اعتيادي إلى حد ما بالنسبة إلى جماهير مختلفة، وخصوصًا الغربية منها. ولكن في حين قد يكون هذا التحفظ مفهومًا ويجب أن يتم التعامل معه، لا يعني ذلك بالضرورة أن هذه الموانع يجب أن تُحدد المناقشات أو أن تضع إطارًا لها. ومثل الكثير من المجتمعات، فإن المجتمعات المسلمة، سواء كانت أقلية أو أغلبية سكانية، تأخذ الدين على محمل الجد - أحيانًا كعلامات للهوية وأحيانًا كأطر معرفية فكرية وفي بعض الأحيان الأمران معًا. وفي المناقشات التي جرت مع قادة الرأي في المجتمعات المسلمة التي تشكل الأغلبية والمجتمعات المسلمة التي تشكل الأقلية، تم التشديد باستمرار على أنه إذا حدث تغيير في المجتمعات المسلمة، ينبغي تقديمه بشكل مقنع يتوافق مع الأطر الأخلاقية الخاصة بهم لكي يكون مستدامًا. وأخذ المشروع الراهن

التقليد الإسلامي وخطاب حقوق الإنسان والتجديد: نحو مفهوم إسلامي لأخلاقيات القرن الواحد والعشرين

د. ه. ا. هليتر: كبير باحثين غير مقيم بمركز رفيق الحريري للشرق الأوسط

التقليد الإسلامي والتجديد

منذ بضع سنوات، وجدت نفسي في وسط حديث مع خليط من المسلمين من مالي واليمن وألبانيا والغرب دار حول «سيارة إسلامية» جديدة في دولة معينة ذات أغلبية مسلمة. وأصبح الحديث ساخرًا إلى حد ما لأن هذه السيارة الإسلامية كانت تتمتع بمجموعة من الخصائص «الأخلاقية في السياق الإسلامي» المريبة إلى حد ما. ومن الخصائص الرئيسية لهذه السيارة الإسلامية بوضلة توجّه الركاب نحو مكة المكرمة لتأدية الصلاة. وعندما يُفتح باب السيارة، تُصدر هذه السيارة تحية سلام إسلامية بشكل إلكتروني، كما تم تخصيص مساحة على لوحة العدادات لآيات مكتوبة من القرآن الكريم.

وأشار الحاضرون إلى أن «السيارة الإسلامية» تُسبب التلوث نفسه كأي سيارة أخرى وتستهلك كمية الوقود نفسها وما إلى ذلك. وظهرت بشكل تلقائي استعارة مناسبة لرجال الفكر لدى الإشارة إلى ما اعتُبر نسخ عصرية من «الأسلمة». وعندما يدور النقاش حول التجديد المعاصر في الخطاب الإسلامي، يبدو أن ذلك غالبًا ما يكون ما يوصف بنوع من الخطاب المشابه أساسًا للخطاب المعاصر المهيمن، أيًا كان معنى ذلك، ولكن مع غطاء من المفردات الإسلامية. وإن كان يُقصد بـ «القيم الإسلامية» أن تكون مفهومًا أخلاقيًا، فأين هي التغييرات الأخلاقية التي تحصل من خلال الأسلمة؟ أم أن القيم الأخلاقية، سواء كانت في المجتمعات المسلمة أو غيرها، المختارة عادةً، تؤدي إلى تحزب سياسي حيث تكون المؤسسات الدينية مختارة أيضًا، وبالتالي يكون الانفصال بين التجديد وسياسة الهوية قد اكتمل؟

يتجذر مفهوم التجديد بعمق في مجموعة من التقليد الإسلامي - وغالبًا ما يُشار إليه بـ «الإصلاح» أيضًا. وهذا في حد ذاته بالكاد

* تنويه: نُشر النص الأصلي للمقال باللغة الإنجليزية، وهي النسخة المعتمدة. وقد تمت الترجمة بغرض نشر النتائج على نطاق أوسع. يمكن الاطلاع على النسخة

الإنجليزية للتقرير عبر هذا الرابط: <https://www.atlanticcouncil.org/publications/reports/the-islamic-tradition-and-the-human-rights-discourse>

وأوروبا وأمريكا الشمالية. وفي هذا النص المنشور، قمنا بجمع بعض الجوانب الممتازة التي تم تطويرها من قبل مختلف المساهمين في خلال هذا المشروع. ولم تتمكن من نشر كل ما تم التوصل إليه، كان ذلك ليكون أمراً جيداً لو كان تم نشر جميع المساهمات. ولا ندعي أننا توصلنا إلى استنتاجات قاطعة ونهائية، ولكن قد تكون هذه بداية الحديث على الأقل.

ويتبع هذا الحديث نمطاً مماثلاً لمؤتمرا التاريخي الذي عُقد في «مركز أكسفورد للدراسات الإسلامية» التابع لجامعة أكسفورد في ربيع عام 2018، حيث ألقى مفتي البوسنة الفخري الدكتور مصطفى سيريك الكلمة الرئيسية أمام جمهور متعدد الجنسيات (الخطاب مرفق في هذا المجلد). ويبدأ هذا المجلد، كما بدأنا في أكسفورد، بمعالجة الأطر النظرية الشاملة التي تحتاج إلى البحث من ناحية فهم التفاعل بين التقليد الإسلامي وخطاب حقوق الإنسان. وتم تقديم مناهج مختلفة للغاية في هذا الصدد؛ وأحد هذه المناهج هو من وجهة نظر خبير الدراسات الإسلامية والخبير القانوني الباحث الكندي-الأمريكي الدكتور محمد فاضل الذي كان ينظر في الماضي في هذه القضايا مع التركيز على السياق المصري. وفي هذا البحث، يتعمق في الأطر النظرية التي يجب أخذها في عين الاعتبار عند الانخراط في دراسة التفاعل بين خطاب حقوق الإنسان والتقليد الإسلامي. وشارك إبراهيم الهضيبي، وهو باحث وكاتب مصري، في هذه المسألة من خلال دراسة الأساليب والآليات الإسلامية التقليدية التي يمكن استخدامها في التعامل مع خطاب حقوق الإنسان. ويفترض الشيخ سراج هينديريكس، وهو أحد أشهر علماء جنوب أفريقيا وقائد ديني مشهور على المستوى الدولي، إطراراً للمزيد من المشاركة معتمداً إلى حد كبير على إسهامات عالم أزهري من العصر الحديث مدرّب بشكل كلاسيكي. ويتعمق الدكتور أحمد عبد المجيد، وهو باحث مصري في الولايات المتحدة، في بعض التوجهات الفلسفية التي تنشأ من تفاعل هذه الأكوام الفكرية المختلفة.

ثم ينتقل مؤلفونا إلى مناقشات ملموسة حول كيفية تفاعل خطاب حقوق الإنسان والتقليد الإسلامي مع بعضهما البعض تاريخياً وفي العصر الحديث. وتقدم الباحثة القانونية الأمريكية أسما أودين مساهمةً حول كيفية تعامل الإسلام والمسلمين مع تقليد حقوق الإنسان في المئة سنة الماضية. وتقدم الباحثة البريطانية د. ميرونيشا سليمان نقاشاً معمقاً حول كيف يمكن لأخلاقيات مهنة الطب أن تتعلم من التقليد الإسلامي، بينما تتحدى عالمة البريطانية أرزو أحمد التحيزات التقليدية والثقافية تجاه النساء عبر استخدام تاريخ الإسلام.

ثم تتناول هذه المجموعة بعض التنوعات الجغرافية الواسعة للعالم الإسلامي، سواء كأغليات أو أقليات. ومن خلال الاعتماد على المنظورات العثمانية (الباحث التركي د. رجب سنتورك)، والماليزية من جنوب شرق آسيا (الناشط القانوني أزريل أمين)، والأوروبية (ريم سارة علوان)، والشمال أمريكية (د. داليا فهمي وأرسلان افتخار) - الأولى تتناول كيفية تأثير بروز اليمين المتطرف

هذه الضرورة على محمل الجد. ففي النهاية، إن كان خطاب الحقوق يدعي العالمية من أي نوع كانت، فيجب أن يتمتع كل من ينخرط فيه بالكفاءة بصرف النظر عن السلطة التي يمتلكها، بدلاً من إجباره على التواصل بلغة أولئك الذين لديهم سلطة سياسية مهيمنة.

ومع ذلك، هناك سبب آخر مهم يدعو للنظر في خطاب حقوق الإنسان وارتباطه بالتقليد الإسلامي، لخطاب حقوق الإنسان ادعاء فلسفي أوسع. ليس خطاب حقوق الإنسان معزولاً عن الأطر الفلسفية أو الفكرية - بل يتمتع بإطار معرفي أوسع في جذوره، وهو قائم في الزمن المعاصر، ولا سيما في منتصف القرن العشرين. ويشير ذلك أسئلة وتساؤلات ذات صلة بالمجتمعات المسلمة على نطاق أوسع، إذ إن شرائح كبيرة من هذه المجتمعات، كما ذكر أعلاه، لديها تقاليدنا التاريخية الخاصة فيما يتعلق بالأطر المعرفية.

وعندما يتعلق الأمر بالإسلام والمعاصرة، كان لدى المجتمعات المسلمة، منذ بداية المجتمع النبوي في القرن السابع، عمليات داخلية مختلفة لـ«التحديث» و«التجديد» بحسب ظروف العصر المتغيرة. وقد تم تحقيق الكثير بناءً على حاجة المسلمين إلى الانخراط في نوع من ممارسة «الإصلاح» - من دون فهم أن هذا الإطار المعرفي غائب للأسف. وتعود كلمة «إصلاح» في هذا الصدد إلى «الإصلاح المسيحي» - وعملت وفقاً لمجموعة معينة من الافتراضات والظروف. وينطبق القليل جداً من هذا التاريخ والخلفية على المجتمعات المسلمة. فعلى سبيل المثال، ما من بنية تشبه البنية الهرمية الكنسية لدى المسلمين. ويتم فهم الأصالة الدينية من خلال مراجعة الخبراء-أي أن التنوع المعرفي ينخرط بشكل مستمر بانتظام في النقاش والأحداث. ويشير المراقبون الأكثر دقة مفهوم الاجتهاد (أي الاستدلال المستقل)، ولكن يؤول هذا النقاش في كثير من الأحيان إلى تقييم خاطئ مفاده أن «البوابات» (أي القدرة على الانخراط في الاجتهاد) مغلقة.

واستمر الاجتهاد بمختلف أنواعه وعلى مختلف المستويات مع تغير الظروف والأوضاع. والسؤال ليس ما إذا كان الاجتهاد موجوداً - بل ما إذا كان يعمل على مستوى مماثل للجهود التي بذلها علماء مثل المحاسبي والغزالي وغيرهم في التاريخ الإسلامي. فالغزالي مثلاً شارك مشاركة عميقة في فهم التحديات الفكرية التي يطرحها الفلاسفة اليونانيون، تلى ذلك تفنيد علمي جزئي وإدماج جزئي وفقاً للمعايير والعمليات التي وضعتها ونقحتها باستمرار المجتمعات المتخصصة من الحكماء والمثقفين. واليوم، لا يمكن إنكار أن مثل هذا الأمر يفتقده بشدة الخطاب الإسلامي المعاصر، وهذا هو الحال منذ فترة طويلة من الزمن.

وكان الدافع وراء هذا المشروع بشكل عام - وهذا النص بشكل خاص - بسيطاً، وهو توفير مساحة لاستكشاف التفاعل بين التقليد الإسلامي وخطاب حقوق الإنسان. وقد عقدنا ورش عمل ومؤتمرات واجتماعات مع ناشطين في مجال حقوق الإنسان وزعماء دينيين ومثقفين وصانعي السياسات في جميع أنحاء العالم - في المجتمعات ذات الأغلبية المسلمة والمجتمعات ذات الأقلية المسلمة في جنوب أفريقيا ومصر وماليزيا وكندا والمملكة المتحدة وسنغافورة

إسلامية ذات جذور أصيلة وذات صلة بالسياق السني المعياري. ولكن بشكل عام، إن المطالبات بإنشاء خطابات حديثة وإسلامية كانت غائبة تماماً - ويودي بنا التحليل النهائي إلى نتيجة «السيارة الإسلامية» السطحية، أو إلى ما هو أسوأ من ذلك.

وتمحورت أولى هذه الاعتبارات حول التأطير والنظرية - ولكن هناك موضوع عملي ينبغي تكراره مراراً وتكراراً. وغالباً ما يقوم الكثيرون في مناصب السلطة - سواء في البلدان ذات الأغلبية المسلمة أو في البلدان ذات الأقلية المسلمة - بالاستشهاد بانتقاد للاختلافات المحتملة بين التقليد الإسلامي وخطاب حقوق الإنسان لهدف خبيث. وكان هذا الهدف، كما حدده الكثير من محاورينا، هو تبرير الانتهاكات أو تقييد حقوق المسلمين في موقع الأغلبية أو الأقلية. وقد يكون الجناة في هذا الصدد السلطات في الدول ذات الأغلبية المسلمة، للتعبير عن معارضتها للحقوق والحريات الأساسية باستخدام المفردات الدينية، أو قد تكون السلطات أو الشخصيات السياسية في الدول ذات الأقلية المسلمة من أجل تبرير أنواع أخرى من انتهاكات الحقوق.

وعند النظر في تطور التداييع العملية لهذه النقاط في الكثير من البلدان المسلمة، وصف أحد المشاركين في ورشة العمل الخاصة بنا هذا النوع من الظواهر على نحو مناسب تماماً وقال: «إنها جهود لأسلمة ما لا يمكن أسلمته جوهرياً». وعلى سبيل المثال: لا يزال التعذيب ووحشية الشرطة بفيضين - حتى عندما يتم فرض عقوبات عليهما بطريقة لا أخلاقية وسيئة من قبل المؤسسات الدينية.

إن استغلال الدين لأغراض السياسة الحزبية موجود في مجموعة متنوعة من السياقات - سواء تم تنفيذه من قبل مؤسسات الدولة أو من قبل جماعات المعارضة السياسية - وتمت الإشارة أكثر من مرة في مناقشاتنا إلى أن ذلك يؤدي إلى تشويه سمعة الدين. والمفارقة، كما ذكر أحد محاورينا، هي أن السلطات الفكرية الإسلامية التقليدية في الماضي غالباً ما كتبت أنه من واجب طبقة العلماء أن تجد أي تفسير للشريعة الإسلامية يمكن استخدامه للضغط ضد انحراط الحاكم في الظلم والاستبداد - حتى ولو كان هناك تفسير قانوني وشرعي يمكن أن يسمح لهذا الحاكم بالاستمرار بمساره القمعي.

وعلى المستوى العملي، تم تذكيرنا أيضاً بوجود سياق شامل يجري فيه هذا النقاش. وعندما طرحنا على المدافعين عن حقوق الإنسان في دولة ذات أغلبية مسلمة أنه إذا وضعنا خطاب حقوق الإنسان جانباً، فيمكن أن يُسهل ذلك ارتكاب الانتهاكات كثيراً، جاء الرد الواضح جداً على الشكل الآتي: «إن هذه الحجة واهية. فمنذ أحداث

على حقوق المجتمعات الأمريكية المسلمة، والثاني يتناول كيف أن المناقشات الأوسع نطاقاً حول الإسلاموفوبيا لها التأثير نفسه)، تهدف المجموعة إلى أن تشمل جميع جوانب «التجربة الإسلامية» فيما يتعلق بحقوق الإنسان.

التأملات والمراجعات

طوال فترة العمل على المشروع، كان واضحاً للغاية أن عددًا كبيراً من المسلمين يعتبرون أن للإسلام تاريخ فكري جاد و«نظرة إلى العالم». وهذا يعكس مساهمة الأستاذ س. م. نقيب العتاس من ماليزيا وهي أن هذه النظرة إلى العالم قد تكون مميزة بالمقارنة مع النظرة العالمية التي يستند إليها في الأصل خطاب حقوق الإنسان الدولي. أو بعبارة أخرى، يتمتع الإسلام بتاريخ فكري يجب الانخراط فيه ويجب إشراك خطاب حقوق الإنسان بجدية فيه، من أجل تحديد المكان الذي يمكن أن يحدث فيه التقارب والتوليف. وفي هذا الصدد، لا يُعتبر المسلمون بشكل عام - والإسلام المعياري بشكل خاص - استثنائيين، حتى وإن قدموا مطالبات مشروعة بالتميز، كما قد تقدم وجهات النظر العالمية الأخرى مطالب مشابهة، إن لم تكن مماثلة.

ويُعتبر التواصل بين مختلف وجهات النظر العالمية هذه أمراً مهماً وحيوياً - ويجب متابعتها كتفاعل، خلافاً لنمط «الصدام» للمفكر هنتنجتون¹. ففي الواقع، لم يناقض أي من المحاورين في المؤسسة الدينية أو الناشطين أو المفكرين المشاركين أطروحة الصدام. بل على العكس، دعوا باستمرار إلى المشاركة الدقيقة التي لا تسخر من الإسلام أو خطاب حقوق الإنسان ولا «ترجعهما إلى مفهومهما الأساسي». ولكن بالأحرى دعوا إلى نوع من الترتيب الأعمق في جوهره، والأكثر تفهماً بكثير لأنواع ومستويات الاختلافات التي كنا نحاول فهمها. ولهذا الغاية، فقد تمت الإشارة بحق إلى أن خطاب حقوق الإنسان والنظرة العالمية الفلسفية التي تنبثق من داخل الليبرالية المعاصرة لا يخلوان من التناقضات الداخلية. وهو ليس خطاباً ثابتاً - ففي النهاية تُصادف الذكرى السنوية السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 2018. والعالم يتغير - خصوصاً بعد مرور سبعين سنة.

وعند النظر في انتقاد خطاب حقوق الإنسان من قبل المجتمعات المسلمة، كان هناك المزيد من الانتقادات. فالانتقاد الأول هو أنه تم توجيه هذه الانتقادات باستخدام أطر الحداثة الغربية نفسها - بدلاً من استخدام أطر إسلامية من المراجع الجوهرية والأصيلة والفريدة. وفي سياق عملي، نظرت بشكل خاص إلى «مشروع النظرة العالمية الإسلامية» (Islamic Worldview Project) لصاحبه س. م. نقيب العتاس، وهو ليس إلا مطالبة عميقة لمقاربة

¹ «صراع الحضارات» (The Clash of Civilization)، هو مقال بقلم صامويل فيليبس هنتنجتون ونُشر في مجلة فورين أفيرز (Foreign Affairs) عام 1993، وهو متوفر على الرابط الآتي: <https://www.foreignaffairs.com/articles/united-states/1993-06-01/clash-civilizations>. ويشير المقال إلى أن السياسات العالمية تدخل مرحلة جديدة تكون فيها الانقسامات الكبيرة بين الناس والمصدر المسيطر على النزاع الدولي ثقافية. كما أشار هنتنجتون إلى أن الحروب المستقبلية لن تُخاض بين الدول بل بين الثقافات، وأن التطرف الإسلامي سيشكل أكبر تهديد للسلام العالمي.

<https://www.foreignaffairs.com/articles/united-states/1993-06-01/clash-civilizations>

والنظريات فحسب - ولكن في الحياة الواقعية، هناك عواقب وتداعيات على مجموعة كبيرة من المسلمين وعلى الإنسانية بشكل عام. وربما يستفيد الجميع من الإشارة إلى تلك الخلفية التي تلوح في الأفق مع استمرار المناقشة. أو يمكن التضحية بالأخلاق على مذبح المنفعة السياسية - وهذا بالتأكيد هو خيار لجأ إليه الكثيرون - على الرغم من أنه ليس خيارًا حقيقيًا.

ولم نحاول في هذا المجلد التوصل إلى استنتاج نهائي لهذا الحديث، بل سعينا إلى ابتكار حديث وطرح أسئلة جديدة وإثارة مناقشات أصلية وبناء صلات فريدة. ولا يزال المستقبل مفتوحًا فيما يخص الطريق الذي قد تسلكه هذه الأحاديث.

11 أيلول/ سبتمبر، تم دفع خطاب حقوق الإنسان جانباً، سواء في البلدان ذات الأغلبية أو الأقلية المسلمة، في مواجهة الاعتبارات الأمنية. ومنذ اندلاع الثورات العربية عام 2011، حيث ازداد الأمر سوءًا في العالم العربي والمنطقة ككل، وقد فشل المدافعون عن حقوق الإنسان في تحدي جاذبية الاعتبارات الأمنية عند تقديم حججهم لدعم حقوق الإنسان. وإن النداءات المعيارية إلى التفوق الأخلاقي، مثل عدم تعذيب الناس، توضع جانباً وتُصاغ الاعتراضات أكثر في إطار مكافحة الإرهاب - لأن هذا هو ما ينجح.

وفي محاولة لإقامة تفاعل صحي بين التقليد الإسلامي وخطاب حقوق الإنسان، تستند هذه المناقشات الصريحة على الأفكار